

## الدبلوماسية السعودية في الأزمة اللبنانية: الملك خالد بن عبد العزيز 1975 - 1982: وأد الحرب (1)

تنتقل الدبلوماسية السعودية في سياستها الخارجية من قاعدتين ثابتتين، وهما عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه عدم السماح للدول الأخرى بالتدخل في شؤونها الداخلية. لكن سياسة عدم التدخل هذه في شؤون الدول الأخرى، لا يعني أنها تقف مكتوفة اليدين تجاه قضايا العالمين العربي والإسلامي، وقد ساعدها احتضانها الأماكن المقدسة للإسلام وقوتها المادية نتيجة ثروة النفط، على وضع رؤية استراتيجية تقضي بإحلال التفاهم والتعاون بما يحقق التماسك في البيت العربي - الإسلامي الواحد. فوجدت دبلوماسيتها هذه قبولاً من الدول العربية والإسلامية. من هنا، وُصفت المرحلة بعد عام 1973 بالحقبة السعودية بامتياز.

### أولاً- ثوابت السياسة العربية للسعودية

برز دور المملكة العربية السعودية على الصعيد العربي بوضوح عقب قيام دولة إسرائيل عام 1948، فشاركت في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى عام 1948، ووقفت إلى جانب مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها، حين قطع الملك سعود علاقاته الدبلوماسية بكل من بريطانيا وفرنسا، وأوقف إمدادات النفط عنهما. وفي مرحلة ما بعد حرب عام 1967، أزر الملك فيصل مصر وسورية، وقدم لهما المساعدات المادية والعسكرية في حربهما لاسترجاع أراضيها المحتلة عام 1973، ووصل الأمر إلى قطع المملكة النفط عن الولايات المتحدة الأميركية بعد أيام قليلة عن اندلاع حرب أكتوبر عام 1973، بسبب مساندتها إسرائيل، كما انصب همّ الملك فيصل على تحرير القدس. ولم تكتف المملكة بذلك، بل دعمت الكفاح الفلسطيني المسلح، وساندت المساعي للاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبالتالي قيام دولة فلسطينية تجسد طموحات الشعب الفلسطيني في دولة وطنية مستقلة ذات سيادة. إن إدراك المملكة الخطر الصهيوني على الأمة العربية، جعلها تعمل بجهد للتوفيق بين الدول العربية في نزاعاتها، خاصة تداعيات اتفاقيتي كمب ديفيد عام 1978 ومعاهد السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979.

أما لبنان العزيز على قلب المملكة، فأضحى منذ عام 1975 في صلب سياستها، خاصة أن الحرب التي اندلعت فيه كان لها علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية وشغلت الملك خالد طوال حياته وحكمه.

### ثانياً- السعودية ولبنان: السياسة وخصوصية العلاقات

تميزت العلاقات السعودية - اللبنانية بنكهة خاصة على مر السنين، فجرى التعبير عنها بعلاقات الأخوة التاريخية الوطيدة بين البلدين وشعبيهما، فحرص الملك عبد العزيز على وحدة لبنان أرضاً وشعباً، وأبدى خشيته باستمرار من أن تنعكس خلافات بنيه الطائفية عليه. فكانه بذلك كان يقرأ مستقبل لبنان وما سيؤول إليه من أزمات، وقد سار خلفاؤه على نهجه السياسي هذا، فحظي لبنان على رعاية سعودية خاصة للتعايش الفريد بين أبنائه، ويُنسب إلى الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز قوله: "إن لبنان لو لم يكن، لكان من الواجب إيجاده".

نظراً إلى تركيبة لبنان الطائفية وأوضاعه غير المستقرة، وانعكاس الجغرافية السياسية عليه، وتواجد المقاومة الفلسطينية على أرضه، وتعرضه منذ عام 1967 لاعتداءات إسرائيل، عملت المملكة على مساعدته لحلّ مشكلاته الداخلية وحمائته من الضغوط الخارجية، معتبرة أن أي وهن يصيبه، يمكن أن يؤثر في العرب جميعاً. وعلى الرغم من أن المذهب السني يجمعها باللبنانيين السنة، إلا أن المملكة لم تتصرف في يوم من الأيام باعتبارها حامية لهم، ولم تفكر في دعم طائفة أو فريق ضد آخر. فتوائف لبنان، في رأيها، هم مواطنون لبنانيون شركاء في وطن واحد، من هنا، حافظت على صداقة تقليدية مع الزعماء اللبنانيين، ومنهم كمال جنبلاط وصائب سلام وبيار الجميل على سبيل المثال، ووظفتها في سبيل إقناع الفرقاء اللبنانيين بأن استمرار اقتتالهم، سواء بالأصالة عن أنفسهم أو بالوكالة عن الخارج، أكان عربياً أم إقليمياً أم دولياً، لن يحقق سوى نتيجة واحدة، هي انهيار البلد وتدميره ونهاية صيغة التعايش.

من جهة أخرى، وظفت المملكة علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل ضبط نشاط فصائلها العسكرية بما لا يؤثر سلباً في سيادة لبنان وسلامته، واستعملت علاقاتها الجيدة بسورية، الفاعلة في لبنان، من أجل الحصول على دعمها لاستعادة الأخير سلمه الأهلي ووحدته الوطنية. أخيراً، استخدمت علاقاتها الجيدة بالمجتمع الدولي، وخاصة بالولايات المتحدة، كي تولي الأخيرة لبنان بعض الاهتمام، سواء لانسحاب إسرائيل من أراضيه التي احتلتها منذ عام 1978، أو للعمل مع الجهات الإقليمية المتدخله فيه، ومنها سورية لجعلها تدرك أن مصلحتها تكمن في عودة لبنان المعافي والسيد والمستقل والحر والمسالمة والمزدهر.

كما ذكرنا، تعود العلاقات الوطيدة بين المملكة ولبنان إلى عصر الملك عبد العزيز، ومع بدء نمو الاقتصاد السعودي بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الرياض تستقطب أعداداً متزايدة من اللبنانيين للعمل في حقول الإدارة والأعمال والصناعة والتجارة، فضلاً عن العمل في المؤسسات الرسمية ومجالات الطبابة والبناء والخدمات العامة والمهن الحرة والحرف. وازدادت أعداد هؤلاء بشكل ملحوظ منذ الطفرة في أسعار النفط بعد عام 1973. كما ازدادت أعداد الحجاج اللبنانيين الذين يزورون الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة سنوياً لتأدية فريضة الحج.

بالإضافة إلى ذلك، ازدهرت العلاقات التجارية بين البلدين، وباستثناء النفط الخام المستورد، سجل الميزان التجاري بين البلدين بين عامي 1961 - 1974 فائضاً لصالح لبنان. وما لبثت التجارة بينهما أن تعززت عقب إقفال قناة السويس نتيجة الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967. فاحتلت المملكة المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة من لبنان، وشكلت الصادرات اللبنانية إليها حوالي 30% من مجمل الصادرات اللبنانية إلى البلدان العربية عام 1972.

وعلى خط مواز، شكّل لبنان منطقة جذب للمصطافين السعوديين، ولم يعد عشية اندلاع الحرب فيه يقتصر على الأصطياف، بل شمل التعليم والاستشفاء والطبابة، فضلاً عن الإقامة. وفي سنة 1972، بلغ عدد الوافدين السعوديين إلى لبنان حوالي 65 ألفاً. فضلاً عن ذلك، عمل مستثمرون سعوديون على توظيف أموالهم في القطاع المصرفي أو العمراني أو السياحي.

ومن جهتهم، لا ينسى اللبنانيون مساعدة المملكة لهم خلال حرب لبنان وبعدها. فهي التي فتحت أبوابها أمامهم، وقدمت إليهم العمل والأمان والاكتفاء المادي. ولا من مرة إلا وسجل اللبنانيون، مسؤولون وأفراداً، وقائع تدل على دعم المملكة بلدهم في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية كافة. باختصار، أضحى لبنان منذ عام 1975 همماً سعودياً في البعدين الوطني والعربي.

## ثالثاً- الملك خالد: حرب لبنان وثوابت سياسته

عُرف الملك خالد بمواقفه العربية. فـ "العروبة كانت بالنسبة إليه جزءاً لا يتجزأ من وجوده، شيئاً لصيقاً بالهوية لا يحتاج إلى تنظير أو تفسير أو تبرير". أما الإسلام، فكان دين وعبادة وممارسة ونهج حياة، ما جعله يسير في سياسة التضامن مع الشعوب الإسلامية لرفع شأن الإسلام والدعوة إلى جمع كلمة المسلمين، وفي عهده، ساهمت المملكة في تطوير الدول الإسلامية في إفريقيا وآسيا، وقدمت إليها مساعدتها في مشروعات التنمية وتعزيز التضامن.

و شاء القدر أن يتزامن اندلاع حرب لبنان عام 1975 مع تولي الملك خالد عرش البلاد خلفاً لشقيقه الراحل الملك فيصل. و شاء القدر أيضاً أن يتوفى الله الملك فيصل والمشكلة اللبنانية شغله الشاغل. وكانت الحرب التي اندلعت في لبنان نتيجة الانقسامات التي حصلت بين طوائفه، وتورط المقاومة الفلسطينية في الصراع الداخلي اللبناني منذ انطلاق نشاطها العسكري على أرضه قبل أواخر الستينيات من القرن الماضي، فضلاً عن مساعي سورية للإمساك بلبنان وفلسطينيه، وفوق كل شيء، سياسة إسرائيل في إشعال الفتنة في لبنان وتوريط الفلسطينيين فيها، إضافة إلى رعاية الولايات المتحدة تقاسم النفوذ في لبنان بين سورية وإسرائيل (خطوط كينسجر الحمراء).

لقد تسببت الحرب في تفكيك الدولة اللبنانية، من ناحية تقليص سيادتها وسلطتها وانهايار مؤسساتها وماليته، وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، وصعود قوى اجتماعية هي الميليشيات، التي استطاعت أن تهمش دور الدولة وتعطل قرارها. وشهدت هذه المرحلة تصدع المجتمع اللبناني من خلال ما طرأ من انقسام بين بنيه، على أسس طائفية وسياسية وثقافية ومناطقية، وانعدام التواصل في ما بينهم، فضلاً عن سياسات التهجير والهجرة. فدفعت كل هذه الأمور المملكة أن تتدخل في الأزمة اللبنانية لإنقاذ لبنان ومنع انهياره، والحفاظ على استقلاله وسيادته.

انطلقت سياسة الملك خالد إزاء لبنان من ثوابت سياسية ستة، وهي:

- 1 - وحدته الوطنية كشرط أساسي لسلامته واستقراره وسيادته.
- 2 - ضرورة القيام بإصلاحات داخلية يتوافق عليها اللبنانيون عبر الحوار، من دون تدخل الخارج.
- 3 - ارتباطه بالصراع العربي - الإسرائيلي، مع التركيز على حلّ الأزمة اللبنانية أولاً.
- 4 - تشابك وضعه الداخلي مع القضية الفلسطينية لوجود آلاف الفلسطينيين والفدائيين على أرضه، وضرورة العمل على إزالة التناقضات بين اللبنانيين والفلسطينيين.
- 5 - الإبقاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان وحماية وجودها، شرط احترامها السيادة اللبنانية.
- 6 - رفض تدويل الأزمة اللبنانية، أو تقسيم لبنان، والترحيب بالتعريب.

بناء على ما سبق، قال الملك خالد في اليوم الأول لاندلاع حرب لبنان: "إن ما يحدث في لبنان قد ألمنا كثيراً، وإنه مع عدم رغبتنا بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية، فإننا نهيب بالمخلصين من أبناء لبنان الشقيق للتعاون فيما بينهم لمصلحة لبنان، وتجنبيه الكوارث، وإبعاد العناصر المشبوهة المغرضة التي تتربص شراً بلبنان". لقد أدرك الملك خالد عن حق أن أيدٍ تعبت بلبنان وتثير الشقاق والنزاع بين أبنائه، وأن دور المملكة وواجبها القومي يحتم عليها تهدئة الأمور في هذا البلد، والعمل على صيانة وحدته شعباً وأرضاً، وأن هذا لا يتحقق إلا بقيام لبنان بإصلاحات داخلية بعيداً عن أي تدخل خارجي، والإبقاء

على عروبة هذا البلد وفق الميثاق الوطني لعام 1943. وبسبب الشق الفلسطيني للأزمة اللبنانية، رأت المملكة أن يحل التفاهم كذلك بين زعماء لبنان والمقاومة الفلسطينية.

بناء على ما تقدم، يمكن تحديد ثلاث مراحل للدبلوماسية السعودية على الساحة اللبنانية في عهد الملك خالد بين عامي 1975 و 1982، وهي:

1 - خلال "حرب السنتين 1975 - 1976"، والتي تكلت بالمصالحة بين مصر وسورية و "منظمة التحرير الفلسطينية"، وقضت بإرسال "قوات الردع العربية" لحفظ السلام والأمن في لبنان، وانصبت السياسة السعودية في هذه المرحلة على دعم الشرعية اللبنانية الممثلة بالرئيس إلياس سركيس، كذلك تأكيد وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، وتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية له، ومنع تقسيمه، لما قد ينتج عن ذلك من سلبات على النظام الإقليمي العربي تستفيد منه إسرائيل

2 - متابعة الملف اللبناني بين عامي 1978 و 1981، وفي هذه المرحلة عملت على التدخل الإيجابي لنزع فتيل التوترات العسكرية التي كانت تندلع هنا وهناك. وقد رعت لقاءات واجتماعات حوار بين الفرقاء اللبنانيين المتنازعين من أجل تخفيف الاحتقان الطائفي.

3 - خلال المراحل الأولى لاجتياح إسرائيل للبنان عام 1982، عملت المملكة بجهد على احتواء العدوان في المحافل العربية والدولية.

### **رابعاً- "إطفائي" حرب السنتين: الملك خالد وقمتا الرياض والقاهرة 1976**

منذ اليوم الأول لإندلاع حرب لبنان، بدأت الرياض تولي الأزمة اللبنانية أهمية خاصة خشية أن تتحول الأحداث إلى أزمة طائفية بين اللبنانيين، أو حرب فعلية بينهم وبين الفلسطينيين. فتدخل الملك خالد لوقف إطلاق النار وإيجاد أرضية لفك التشابك بين القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية، ووقف تورط المقاومة الفلسطينية في النزاع اللبناني، مع الحفاظ على المقاومة الفلسطينية وإبعاد لبنان عن المحاور الخارجية.

تتجلى دبلوماسية الملك خالد هذه في رعايته الحوار بين اللبنانيين حول تسوية واقعية لأزمة بلدهم بعيداً عن المؤثرات الخارجية. وبالنسبة إلى سورية، لم يحاول مناوئتها في لبنان، وإنما استيعابها إدراكاً منه لمصالحها في هذا البلد وقدرتها على تعطيل أي حل. فكان يستخدم الدبلوماسية والنصيحة لدفعها إلى التدخل الإيجابي في لبنان، ساعده على ذلك الدعم المالي الذي كانت المملكة تقدمه إلى النظام السوري منذ حرب عام 1967. لذا، زار الملك خالد دمشق في أواخر عام 1975، والتقى الرئيس حافظ الأسد وبحث معه كيفية إحلال السلام في لبنان. وصرح الملك خالد في 26 كانون الأول 1975 بالقول: "إنه ليحز في نفوسنا ما يجري في لبنان من صراع دموي رهيب، وإننا نهيب بكافة الفئات المتصارعة أن تضع حداً لهذه المجازر البشرية الرهيبة، التي راح ضحيتها أناس أبرياء، والتي لم يستفيد منها إلا أعداء لبنان". وأضاف: "لا شك بأن أبناء لبنان المخلصين سيضعون حداً لهذه الكارثة؛ بحيث تعيش كافة الفئات في سلام وإخاء". كما زار الملك خالد بين آذار وأيار 1976، كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران للغرض نفسه. وبين تموز 1975 وتشرين الأول 1976، زار مصر ثلاث مرات. فكان يناقش خلال تلك الزيارات مع قيادات تلك البلدان ما يعانيه الشعب اللبناني من مآسي وآلام جراء حرب عبثية. فيطالب بعمل عربي مشترك يعيد للبنان أمنه واستقراره ويحفظ له استقلاله وسيادته.

وانسجاماً مع سياسته هذه، أيد الملك خالد "الوثيقة الدستورية" (شباط 1976)، التي أخرجتها سورية مع الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، والتي لم يكتب لها النجاح بسبب رفضها من قبل فرقاء النزاع اللبنانيين وصدورها على وقع المدفع. كانت هذه التسوية تلحظ تقاسم السلطة في المجلسين النيابي والوزراء وفي

مراكز الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وأن يُنتخب رئيس الحكومة مباشرة من المجلس النيابي بدلاً من تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، فضلاً عن الإبقاء على توزيع الرئاسات الثلاث وفق "الميثاق الوطني".

إن تفاقم الوضع بنقل ميليشيات الحركة الوطنية، مدعومة من المقاومة الفلسطينية، عملياتها العسكرية إلى معازل الموارنة في أعالي كسروان منذ مطلع عام 1976، وضرب الميليشيات المسيحية الحصار على المخيمات الفلسطينية في المناطق الشرقية، وخاصة تلّ الزعتر، ألقى القيادة السعودية. صحيح أن المسيحيين كانوا يرفضون أن تتحوّل تلك المخيمات إلى قلاع عسكرية تخضع لتجاوزات زعماء الفدائيين وعناصرهم، إلا أن المملكة رأت مع ذلك أن ما يجري تجاه الفلسطينيين يتعارض مع الأديان السماوية والقيم الإنسانية، فاستنكر مجلس الوزراء السعودي الحصار الذي ضرب على المخيمات الفلسطينية وخاصة تلّ الزعتر، معتبراً أنه تصرف غير مسؤول، فحذر من نتائج الخيمة على المنطقة بأسرها.

وفي الوقت نفسه، وجّه الملك نداءً عاطفياً وإنسانياً وعروبياً إلى العرب واللبنانيين، فقال: "إن الدم العربي الزكي الذي يجري على أرض لبنان، وحملات المهاترة والتشهير التي تطلقها وسائل الإعلام العربية ضد بعضها البعض، تثير المرارة والألم في نفس كل عربي مخلص لدينه وعروبته ووطنه". وأضاف "إن المملكة العربية السعودية لتتساءل بحرقة وأسى عن الأسباب التي دعت لمثل هذا الاقتتال الضاري، وهذه المهاترات الجارية بين الأخوة والأشقاء، وعن الفائدة التي سوف يجنيها لبنان الشقيق بعدما حلّ به من الدمار ما لم يشهد التاريخ مثيلاً له بين فئاته وطوائفه، أو بين الأخوة العرب في قضيتهم المصيرية، بعد أن تفتت تضامنهم ووحدة صفهم". وتابع الملك خالد يقول: "إن المملكة العربية السعودية لتناشد جميع الأخوة العرب لإيقاف النزيف الدموي، وأن يندرعوا بالصبر، ويحكّموا العقل والحكمة في هذه الفتنة العارمة التي ستمتد أوزارها إلى كل بلد عربي إذا لم يُقض عليها قبل انتشارها، وأن تتوقف وسائل الإعلام في جميع الدول العربية عن إلهاب الشعور وإثارة العواطف، وأن يحتفظ العرب بالسلح العربي للساعة التي يحتاجون فيها إليه لتحرير الوطن والمقدسات". بناء على موقفه هذا، وسّعت الرياض من اتصالاتها العربية والإسلامية من أجل وقف نزيف الدم في لبنان وحماية الفلسطينيين.

وإدراكاً منه أهمية الدور السوري على الساحة اللبنانية وإمكاناته، أرسل الملك خالد وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل إلى دمشق، بعدما اتسع نطاق الأزمة اللبنانية ليصيب العلاقات بين القاهرة ودمشق التي تدهورت ووصلت إلى درجة القطيعة. ورأت المملكة أن ما يحصل في لبنان وينعكس سلباً على العلاقات العربية - العربية، ينحصر في أمور أربعة: الأزمة اللبنانية، أي بين اللبنانيين أنفسهم، والعلاقات اللبنانية - الفلسطينية، والعلاقات الفلسطينية - السورية، والعلاقات السورية - المصرية. فكانت معالجة أحداث لبنان تتطلب أولاً إزالة الخلاف بين مصر وسورية الذي نتج عن توقيع مصر اتفاق سيناء الثاني مع إسرائيل في كانون الأول 1975. فشعرت سورية أن مصر تخلت عنها واختارت طريق السلام مع إسرائيل، بعد حرب مشتركة لهما عام 1973 ضد الدولة العبرية، وأعلن الأسد عدم موافقته على الاتفاق، معتبراً أنه يضعف الجبهة العربية، فانعكس هذا على علاقات في لبنان. فأخذت مصر تتأوى التدخل السوري هناك. من هنا، كان على الملك خالد أن يعمل في تلك المرحلة على مستويين إقليميين - عربي وداخلي لبناني. فعلى المستوى الإقليمي، تمكّن الملك خالد في حزيران 1976، من عقد لقاء تمهيدي للمصالحة بين سورية ومصر على مستوى رئيسي الوزراء في البلدين، بمشاركة وزير خارجية السعودية والكويت، وجرى الاتفاق فيه على ورقة عمل تضمنت مجموعة من المبادئ هدفت إلى عودة التضامن بين دمشق والقاهرة، وضمان استمراره. وتم الاتفاق على عقد لقاء قمة بين الرئيسين السادات والأسد. لكن الموعد تأخر بسبب الحصار الذي ضربته الميليشيات المسيحية في لبنان على المخيمات الفلسطينية في منطقة بيروت الشرقية. فجعلت هذه الأمور المستجدة الملك خالد يرسل

إلى الأسد رسالة خاصة حول ضرورة تدخّل بلاده في رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية، أو تأمين خروج الفلسطينيين بسلام منها، وخاصة من مخيم تلّ الزعتر، وهو ما تم بالفعل نتيجة الدبلوماسية السعودية مع دمشق، ولم يكن تدخّل العاهل السعودي في هذه المسألة ينبع من مواقف سياسية فحسب، وإنما لدواعي إنسانية، بعدما تحدثت وسائل الإعلام العالمية عن قصص رهيبية جراء الحصار على المخيمات.

وبمبادرة سعودية - كويتية، انعقدت في الرياض قمة عربية سداسية غير عادية في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الأول 1976، وتمكّن الملك خالد من جمع انور السادات وحافظ الأسد وياسر عرفات معاً رغم الخصومة العنيدة بينهم، إلى جانب صباح السالم الصباح، وإلياس سركيس، وكان الهدف المباشر للمؤتمر، معالجة القتال الجاري في لبنان بين اللبنانيين أنفسهم، وبين بعض اللبنانيين والفلسطينيين وتنقية الأجواء بين الأسد والسادات وعرفات.

وبمسعى حثيث، تمكّن العاهل السعودي مصالحة "الأخوة الأعداء" والتوافق مع القيادات العربية على وقف الاقتتال في كل الأراضي اللبنانية اعتباراً من 21 تشرين الأول، وتشكيل "قوات الردع العربية" في حدود 30 ألف رجل، تعمل داخل لبنان تحت أمره مباشرة من رئيس الجمهورية اللبنانية لفرض الالتزام بوقف إطلاق النار، والفصل بين القوات المتحاربة، والإشراف على انسحاب المسلحين وعودتهم إلى المواقع التي كانوا فيها قبل 13 نيسان 1975 وفق جدول زمني، فضلاً عن جمع الأسلحة الثقيلة كما قررت القمة تنفيذ اتفاق القاهرة للعام 1969 وملاحقه، والذي ينظّم علاقة المقاومة الفلسطينية بالدولة اللبنانية، وتشكيل لجنة رباعية تضم ممثلين من السعودية والكويت ومصر وسورية تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية بهدف تطبيق بنود اتفاق القاهرة. وفي 26 تشرين الأول، عُقدت قمة عربية أخرى في القاهرة، موسّعة هذه المرة، حضرها الملوك والرؤساء العرب و مندوبون عن المغرب وتونس وليبيا، والجزائر، والعراق وعمّان.

من الواضح أن نتائج قمة الرياض هدفت إلى تعريب الأزمة اللبنانية، وعدم ترك الساحة اللبنانية حكرًا على سورية أو إسرائيل أو مجالاً لتصفية الدول المتنافسة خلافاتها فيها، لكن من دون إغضاب دمشق. فشكّل هذا انتصاراً كبيراً للدبلوماسية السعودية لإنهاء "حرب السننتين" والعودة إلى التضامن العربي. إن رآب الصدع في العلاقات بين مصر وسورية، وبين سورية و"منظمة التحرير الفلسطينية"، وبين لبنان والمقاومة الفلسطينية، عبّر عن رؤية إستراتيجية سعودية لما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية - العربية في مرحلة ما بعد قمتي الرياض والقاهرة. فانهت بذلك زمن النزاع والتنافس، ليحلّ محلّه تنسيق وتعاون، فنشأ في أعقاب المؤتمر محور سوري - مصري، وقيادة سياسية سورية - مصرية مشتركة بعد قرار بتكامل الجبهتين. كما سمح الاتفاق بتشكيل حكومة لبنانية مؤلفة من تكنوقراطيين برئاسة سليم الحص. لكن المصالحات والتحالفات كانت مرحلية، ولم تُوضع موضع التنفيذ، كما سنرى بعد قليل.

تباينت ردود الفعل السياسية في لبنان تجاه مقررات قمتي الرياض والقاهرة، فرحبت القيادات الإسلامية بجهود المملكة لمنع تقسيم لبنان، وفق مخططات بعض القيادات المارونية، فيما تحفّظت القيادات المارونية الممثلة في "الجبهة اللبنانية" تجاه المبادرة السعودية، وخصوصاً حول كيفية تنفيذ "اتفاق القاهرة"، والدول التي ستشارك في "قوات الردع العربية". أما "الحركة الوطنية اللبنانية"، فوافقت على مضمّن على وقف إطلاق النار، معتبرة أنها قبلت به بسبب تدخّل الدول العربية في الأزمة اللبنانية وقرارها إرسال "قوات ردع عربية". لكنها، طالبت بأن تنتشر هذه الوحدات في المناطق المسيحية، وأن تتوقف عمليات التنسيق بين الميليشيات المسيحية وإسرائيل.

هكذا، انتهت "حرب السننتين"، بفضل جهود الملك خالد، بعدما انتشرت "قوات الردع العربية" في أنحاء لبنان باستثناء منطقة النفوذ الإسرائيلية في الجنوب وفق <اتفاق الخطوط الحمراء>. فتألّفت من جنود سعوديين وسودانيين ويمنيين جنوبيين وإماراتيين وليبيين، وسوريين بلغ عددهم 25 ألف جندي. لكن،

الوحدات العربية، ومنها السعودية، أخذت بالانسحاب تدريجياً من لبنان، عقب تردّي الأوضاع الأمنية فيه جراء الصدامات بين الوحدات السورية والميليشيات المسيحية بين عامي 1978 و1979. وعلى الرغم من ذلك، ثَمَّن الزعيم الكتائبي بيار الجميل الدور السياسي العسكري للمملكة في لبنان بالقول: "إن السعودية، من خلال التاريخ، ورغم المسافة التي تفصلها عن لبنان، تتفهم واقعه ووضعها جيداً". وأضاف: "كان الوجود (العسكري) السعودي في لبنان نزيهاً ومتوافقاً مع القرارات التي صدرت عن قمّتي الرياض والقاهرة (1976) وتوصيات جامعة الدول العربية".

منذ عودة الوحدات العربية إلى بلدانها، أضحت "قوات الردع العربية" سورية خالصة تنفّذ أوامر قيادتها، لكن بتمويل من "جامعة الدول العربية". فنظر إلى انسحاب الوحدات العربية على أنه لرفع الغطاء العربي عن الدور الأمني - السياسي للقوات السورية في لبنان. فاعتبرت المرحلة التالية مرحلة "نصف سيادة لبنانية" و"مرحلة سورية بامتياز"، ذلك أن دمشق لم تعد ترى سبباً لعودة قواتها إلى ما وراء الحدود اللبنانية، بعدما سيطرت على الأرض أولاً، ثم على القرار السياسي. فاستمر الوضع على هذا الحال حتى خروجها العسكري من لبنان في نيسان 2005.

\* أستاذ في الجامعة اللبنانية

